الاقتصاد العربى وتعميق التخلف الاقتصادى *

دكتور محمد دويدار
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسى
كلية الحقوق ـ جامعة الاسكندرية

نلتقى اليوم لتبادل الراى فى واحد من الموضوعات التى يظن الكثير انها قد حسمت ، والواقع أن تجربة اقتصاديات العالم الثالث تبين انها ما زالت فى حاجة الى النقاش .

ما اود طرحه هو أن السياسات الاقتصادية التى عرفها العالم العربى فى العقود الثلاثة الاخيرة ـ وهى فترة طويلة حتى بالنسبة للتغييرات الهيكلية الحاسمة اذا ما تمت على نحو جدى ـ قد ادت رغم ما حققته من تغييرات كيفية ليس فقط الى عدم الخروج من عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وانما الى تعميق هذا التخلف . وفضلا عن ذلك فان قطاع البترول الذى ينتمى اقليميا الى الوطن العربى يعبر عن نفسه اقتصاديا بصورة اساسية فى الاقتصاد الدولى ، ويمثل أداة لتعميق التخلف فى الاجزاء الاخرى من العالم الثالث . لبيان ذلك :

ـ سأحاول فى مرحلة اولى ان اقدم تصورى لعملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى .

ـ لنرى فى مرحلة ثانية الملامح الاساسية لما حققته السياسات الاقتصادية فى العالم العربى ، وما انتهت اليه من ازدياد تبعية الاقتصاديات العربية فرادى فى داخل الاقتصاد الرأسمالى الدولى .

ـ لنرى اخيرا الكيفية التى يلعب بها البترول العربى دوره فى تعميق تخلف المجتمعات الأخرى من العالم الثالث .

اولا : التخلف الاقتصادى والاجتماعى كعملية تاريخية

التخلف الاقتصادى والاجتماعى هو عملية تاريخية وليس حالة يوجد عليها المجتمع يعبر عنها بمستوى معين للاداء مقارنة بمستويات الاداء فى

(*) محاضرة القيت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ٢٧ فبراير ١٩٨٠

اقتصاديات أخرى . وتصور التخلف كعملية تاريخية يعنى **اولا** انه يظهر ويتطور مع امكانية اختفائه كظاهرة تاريخية ، ويعنى **ثانيا** انه مرتبط بمرحلة تاريخية من مراحل التطور البشرى ، هى المرحلة التى ساد فيها النظام الاقتصادى الراسمالى الاقتصاد العالمى .

هذه العملية التاريخية هى عملية تحول هيكلى ، بمقتضاه يبدا الانتاج وتجدد الانتاج فى المجتمع المتخلف فى ان يلبى الاستجابة لحاجات خارجية هى حاجات الاقتصاد الذى يصبح الاقتصاد المسيطر بالنسبة للاقتصاد الذى يصبح متخلفا . لكى تشبع هذه الحاجات الخارجية كان من اللازم ان يتغير — فى كثير من الاحيان — الشكل العينى للفائض الاقتصادى ، من شكله السابق على التخلف للراسمالى الى شكل يشبع الحاجات فى الاقتصاد الراسمالى الام بصفة خاصة والاقتصاد الراسمالى الدولى بصفة عامة .

ولكى يتغير الشكل العينى للفائض الاقتصادى كان من اللازم ان تتغير قوى الانتاج فى المجتمع : بمعنى ان تتغير القوة العاملة لتبدا فى التعرف على منتجات جديدة ، وعلى معلومات جديدة خاصة بهذه المنتجات ، وعلى فنون انتاجية جديدة ، وان تتغير انواع المنتجات ، والاساس المادى للانتاج من وسائل وصرف وخلافه . كما كان من اللازم ايضا ان يتغير الشكل التنظيمى لعملية الانتاج ، على نحو تتحول معه وسائل الانتاج — وخاصة الارض — الى سلعة يمكن التخلى عنها فى السوق .

فكان من الخصائص الجوهرية لعملية التحول ان تتحول الارض — ووسائل الانتاج بصفة عامة — الى سلعة يمكن التخلى عنها اى تصبح محلا للملكية الخاصة ، بعد ان كانت — مثلا فى وضع كوضع الاقتصاد المصرى — مملوكة للدولة وللفلاح عليها حق الانتفاع فقط وانما لا يجوز التخلى عنها بصفة عامة .

وبمقتضى عملية التحول هذه يتخصص الاقتصاد الذى يصبح متخلفا فى انتاج سلعة او سلعتين اوليتين ، ويسهم على هذا النحو فى شكل من اشكال(١) تقسيم العمل الدولى . وبذلك فاذا ما نظر الى هيكل الاقتصاد الذى اصبح متخلفا نجده هيكلا مختلا وغير متوازن من وجهة نظر الحاجات الداخلية ، اذ يلزم لاشباعها ان يمر ذلك بالسوق الخارجية التى يحصل الاقتصاد القومى عن طريقها على السلع الاستهلاكية والانتاجية وكذلك السلع الغذائية . ولكن انعدام توازن الجزء الذى اصبح متخلفا يصبح شرط توازن الكل الاقتصادى الدولى ، اى الاقتصاد الراسمالى العالمى . ذلك دون ان يحتوى الجزء المتخلف على حد ادنى من التمسك الداخلى فى داخل كل نشاط وبين النشاطات يمكنه من ان يضمن حدا ادنى من الديناميكية الداخلية ، الامر الذى يتضمن تبعية الجزء المتخلف بمظاهرها المتعددة .

---

(١) اقول « يسهم فى شكل من الاشكال » على اساس ان تقسيم العمل الدولى لا يعطى مرة واحدة ويبقى ثابتا ، وانما هو فى تغير مستمر .

وفى اطار تقسيم العمل الدولى ، والتخصص يبرز تنصيب الاقتصاد المتخلف فى عملية خلق التكنولوجيا واستخدامها . فمع تطور الاقتصاد الراسمالى عرف هذا الاقتصاد فى الاجزاء المتقدمة تطور تقسيم العمل بين العمل المادى والعمل الذهنى ، على نحو اختفى معه جزء من القوة العاملة بعملية البحث العلمى والبحث التكنولوجى واصبحت الغالبية من القوة العاملة منفصلة تماما عن عملية خلق الفنون الانتاجية واقتصر دورها على استعمالها فقط . فالقارىء لكتاب آدم سميث «ثروة الامم» على سبيل المثال يمكن أن يلاحظ أن المشكلات الفنية التى كانت تبرز فى مجال الانتاج المادى ، كان يواجهها العامل فى عمله اليومى وعادة ما كان يتوصل الى حلول لها . بمعنى أن الفنون الانتاجية الجديدة او حلول مشكلات الانتاج كان يتم التوصل اليها على البطيئة بواسطة القائمين بعملية الانتاج انفسهم . وابتداء من تقسيم العمل فى داخل الوحدة الانتاجية يبدأ تقسيم العمل بين العمل اليدوى والعمل الذهنى فى التطور تدريجيا ، نجد جزءا من القوة العاملة وقد اصبح متخصصا فى العمل الذهنى متمثلا فى البحث العلمى والبحث التكنولوجى ، والجزء الآخر اصبح دوره قاصرا على استعمال ما خلفه الجزء الاول من فنون انتاجية .

وفى اطار تطور هذا المظهر من مظاهر تقسيم العمل ، نجد انه ينصب على الصعيد الدولى ، بتغلغل راس المال فى المجتمعات التى اصبحت متخلفة . يعنى ذلك ليس فقط انفصال المنتجين عن وسائل الانتاج ، وانما ايضا انفصال القوة العاملة الوطنية بصفة عامة عن الوسط التكنولوجى التاريخى الذى كان من خلقها هى ، فقبل التغلغل الراسى فى المجتمعات كانت توجد بها قوى عاملة تعمل فى الزراعة والصناعة والانشطة الأخرى فى ظل ظروف طبيعية واجتماعية تعد نتاجا لمجتمعاتها : فلها ادوات انتاج ، ولها معرفة خاصة بهذه الادوات ، ولها طرق . كان لهذه القوى العاملة ما اسميه بوسط تكنولوجى من خلقها تاريخيا نتيجة التطور التاريخى الذى كان يتم ببطء احيانا وبانتكاسات فى احيان اخرى . وكانت هذه القوى العاملة تستطيع أن تطور هذه الفنون الانتاجية تدريجيا وان تنمى مستوى الانتاج .

مع سيطرة وتغلغل راس المال فى هذه المجتمعات يفرض على المنتجين انتاج منتجات جديدة غير معروفة بالنسبة لهم (القطن فى مصر والسودان ، الكاكاو فى غينيا وساحل العاج ، الكروم فى الجزائر .. الخ) كما تفرض عليهم ايضا الفنون الانتاجية الجديدة الخاصة بهذه المنتجات . مؤدى ذلك انه مع التخصص الراسمالى تبدأ القوى المسيطرة فى سلخ القوى العاملة الوطنية وابعادها عن وسطها التكنولوجى الذى كان من خلقها هى تاريخيا . وبعد أن كانت هذه القوى العاملة تقوم بعمليتى خلق الفن الانتاجى ، واستخدامه وتطويره ، تصبح عملية خلق الفنون الانتاجية من نصيب الاجزاء التى تصبح متقدمة من الاقتصاد الراسمالى الدولى ، ويقتصر دور الاجزاء المتخلفة — وقواها العاملة — على استيراد التكنولوجيا واستيعابها فى احسن الاحوال واستخدامها . كما أن استيراد هذه الفنون الانتاجية يتم بالقدر اللازم لقيام المجتمع الذى يصبح متخلفا بدوره فى نمط تقسيم العمل الدولى . مؤدى ذلك

فى النهاية ان القوى العاملة الوطنية تنسلخ عن وسطها التكنولوجى وتعيش نوعا من الاغتراب التكنولوجى كمظهر من مظاهر التبعية .

واذ تصورنا التخلف الاقتصادى والاجتماعى كعملية تاريخية لتحول هيكلى بمقتضاها يبدأ الانتاج وتجدد الانتاج فى المجتمع الذى أصبح متخلفا فى أن يتما استجابة لحاجات خارجية هى حاجات راس المال فى المجتمع الام ، مع ما يستلزمه ذلك من تغيير — فى الاغلب الاعم — فى الشكل المادى للفائض الاقتصادى الذى يتطلب بدوره تغييرا فى قوى الانتاج فى اطار عملية تحول تنظيمى تدور حول تحول وسائل الانتاج — خاصة الارض — الى سلعة ، فانه يمكن التفرقه بين صور السيطرة السابقة على الراسمالية ، وصور السيطرة الراسمالية :

— تتمثل صور السيطرة الراسمالية اساسا فى السيطرة على قوى المجتمع : بالمنتجات التى ينتجها ، وبالفائض الذى يتم انتاجه ، وبالشكل المادى الذى يأخذه هذا الفائض . وتقدم الدولة المسيطرة بالحصول على جزء من هذا الفائض كما هو دون أن تغير جذريا من هيكل الاقتصاد القومى ليصبح جزءا من كل متوازن على الصعيد الدولى يقوم على تقسيم العمل الدولى .

— اما الادماج الراسمالى فيتميز بأنه يغير من هيكل الاقتصاد القومى ، ويدخل نوعا من التخصص ، ويجعل الاقتصاد القومى جزءا من كل اقتصادى هو السوق الراسمالية الدولية ، ويحصل على الفائض الاقتصادى أو على الجزء الاكبر منه بعد أن يغير شكله عينيا فى شكل سلع مختلفة تشبع احتياجاته هـــو .

وبطبيعة الحال فان عملية التكوين التاريخى للتخلف قد تمت فى المجتمعات التى أصبحت متخلفة بصورة مختلفة تعطى لكل تجربة تاريخية نوعا من الذاتية او الخصوصية ، بالاضافة الى ما تشترك فيه كل تجربة من صفات مع تجارب المجتمعات الاخرى . بمعنى آخر ، فان الدارس لظاهرة التكون التاريخى للتخلف فى اى مجتمع من مجتمعات العالم الثالث يتعين عليه فى تصورى أن يبحث عن نوعين من القوانين :

— قوانين عامة مشتركة بين كل مجتمعات العالم الثالث ، وقد ادمجت جميعا فى عملية التطور الراسمالى على الصعيد العالمى . وهذا ما يميز الظاهرة فى مجموعها عن مراحل سابقة أو مراحل تالية .

— وقوانين خاصة تسرى فى حالة كل مجتمع على حدة ، نظرا لما لكل مجتمع من نوعية تنتج عن عوامل مختلفة مثل :

— نوع التنظيم الاجتماعى والاقتصادى السابق على التغلغل الراسمالى لم يكن واحدا فى كل مجتمعات العالم الثالث . فنوع التنظيم اذى كان سائدا

فى مصر عشية ادماجها يختلف عن ذلك الذى كان موجودا فى الكنغو برازافيل مثلا .

ــ المرحلة التاريخية من مراحل التطور الراسمالى فى الدول الام التى تم فيها ادماج اقتصاديات العالم الثالث لم تكن واحدة . بعض هذه الاقتصاديات فتحت فى القرن السادس عشر أو السابع عشر وبعضها فتح فى القرن الثامن عشر والبعض الآخر استولى عليه فى القرن التاسع عشر أو حتى فى الجزء الاول من القرن العشرين .

ــ ونظرا لاختلاف اللحظات التاريخية لغلل راس المال نجد اختلافا فى نوع التغلغل والادوات التى استخدمت لفصل المنتجين المباشرين عن وسائل الانتاج . فبعض البلاد تم احتواؤها عن طريق التجارة ، والبعض الآخر فى مرحلة البحث عن اسواق للصناعة والبعض الثالث فى مرحلة البحث عن منافذ للاستثمارات ــ الخ . فى كل الحالات استخدم العنف ، ولكن صور العنف لم تكن واحدة . كما أن ردود فعل القوى الوطنية لم تكن دائما واحدة ، ورغم أن معظم هذه القوى قاوم تغلغل راس المال فان صور المقاومة كانت مختلفة ، ومن ثم فان ردود فعل القوى المستعمرة لم تكن واحدة .

تتضح اهمية التعرف على الصور الخاصة لتغلغل راس المال فى المجتمعات المتخلفة من القاء الضوء على بعض خصوصيات التكون التاريخى للتخلف فى بعض المجتمعات :

ــ فى **مصر** (١) لعبت الدولة المصرية فى ستينات القرن الماضى (دولة اسماعيل) دورا خاصا فى فصل الفلاح عن الأرض وهى وسيلة الانتاج الاساسية . فقد ركزت فى يدها ما يقرب من خمس أرض مصر ، حارمة الفلاح ــ لاول مرة فى تاريخ مصر ــ من حق الانتفاع. قامت الدولة بعملية التركيز مع الاستعانة برأس المال ، على الاقل فى صورة راس المال المصرفى . فعندما اضطرت الدولة لسداد الديون المتراكمة عليها تم السداد جزئيا عن طريق التنازل عن الأرض . فكأن عملية فصل المنتج عن الأرض تمت **من خلال الدولة المصرية** ، وتمثل هذه الخصوصية ، واحدة من أهم خصوصيات التكوين التاريخى للتخلف فى مصر .

ــ فى **الجزائر** مثلا ابتداء من عام ١٨٣١ بدأت فرنسا فى فصل الفلاح عن الارض عن طريق العنف الحربى المباشر ، وابعاد الفلاحين عن الاراضى الجيدة وازاحتهم الى الاراضى الحديثة فى اعالى الجبال أو الى هامش الساحل، كما لجأت فى بعض الحالات الى التخلص منهم وتصفيتهم جسمانيا .

---

(١) فيما يتعلق بمصر ، انظر دراستنا : التكون التاريخى للتخلف الاقتصادى فى مصر ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٣ ، يوليو ١٩٧٨ .

ومن المهم هنا التعرف على شكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى الذى كان يسود المجتمع الجزائرى وشكل مقاومة الوطنيين وبالتالى رد فعل المستعمر . اتخذت المقاومة الوطنية شكل نوع من الثورة المضادة تقوم حول تنظيم «الدوار» حيث القرية وحدة اجتماعية منتظمة تستطيع ان تقاوم . وتمثل رد الفعل الفرنسى فى تفكيك « الدوار » واعادة توزيع القبائل والعائلات على الاقليم الجزائرى كله . مؤدى ذلك تفكيك الوطنيين اقتصاديا (بحرمانهم من الأرض) واجتماعيا (بتشتيت الاسرة الواحدة وتقسيمها على ثلاث او اربع مناطق تبتعد عن بعضها عدة عشرات من الكيلو مترات) .

وفى دول افريقيا المختلفة يمكن ان نرى طرقا مختلفة لجأ اليها راس المال لفصل المنتج المباشر عن وسائل الانتاج .

ففى قبائل زائير (الكنغو البلجيكى سابقا) استخدمت اساسا الضريبة على الرؤوس ، وهى ضريبة نقدية تفرض على افراد القبيلة لكى يجبروا على التخلى عن نشاطهم التقليدى ، ويذهبوا للعمل فى المناجم بأجر نقدى ابتداء منه يستطيعون ان يدفعوا الضريبة النقدية .

وفى مدغشقر اتيحت لى الفرصة التعرف على كيفية فريدة من نوعها فى فصل المنتج عن وسائل الانتاج . فكما نعلم تم التغلغل الرأسمالى فى الشمال الغربى من الجزيرة اولا ، حيث ادخلت زراعة القطن والبن والشاى ومع توسع هذه المزارع مست الحاجة الى ايدى عاملة اضافية ، من جنوب ووسط الجزيرة بصفة خاصة . حاولت القوة الفرنسية إزاحة القوة العاملة الى الشمال الغربى للعمل فى مزارع المعمرين الفرنسيين ، الا انها لم تجد استجابة . كانت القبائل فى الجنوب والوسط تمارس الرعى على اعشاب توجد بالغابات غير الكثيفة التى تسود هذه المناطق ، وتمثل الستيل الذى اتبع لفصل المنتج عن وسيلة الانتاج — وهى الارض بنوعاها — فى استيراد نوع « الدودة » من جزيرة قريبة من مدغشقر اسمها لاريبيون La Réunion وانتت هذه الدودة على الاشجار الموجودة بالمنطقة . وبذلك اصبح من المستحيل طبيعيا ان توجد الاغنام لان الاشجار كانت تمثل نوعا من الجدار الحاجز بالنسبة لها ضد الظروف المناخية من حيث الرياح والامطار . وبالقضاء على الاعشاب لم يعد ممكنا امام الرعاة القيام بالنشاط التقليدى الذى كانوا يقومون به ، ومن ثم اضطروا الى النزوح نحو الشمال الغربى ليمثلوا قوة عاملة لمزارع القطن والشاى والبن .

الفكرة الجوهرية اذن ، انه للتعرف على التكوين التاريخى للتخلف فى مجتمع معين ، يتعين التعرف على الخصوصية فى تجربته ، مع الوعى بان هذه الخصوصية هى خصوصية فى اطار القانون العام الذى يحكم الظاهرة فى مجموعها . وتأتى اهمية التوصل الى هذه الخصوصية فى مرحلة تالية : عند محاولة تعريف التنمية او تطويرها لابد من : اعطائها محتوى تاريخى باعتبارها عملية لنفى التخلف . نفى التخلف فى مرحلة تاريخية معينة يحكمه قانون عام ،

وبالاضافة الى هذا القانون العام يكون هناك محتوى خاص بالتطوير في كل مجتمع يتفق مع خصائصه وضعه الراهن ، فاذا قلنا جدلا ان التصنيع وانما التصنيع بمعنى محدد كسبيل اساسي من سبل التغيير الهيكلي اشباعا لحاجات الاغلبية ، فلا يصور أن شكل التصنيع يكون واحدا في كل مجتمعات العالم الثالث نتيجة لاختلاف الموارد والامكانيات المتاحة لكل منها ونوع البناء الصناعي الموجود فعلا كنقطة بدء .

وبالاذا كان التخلف الاقتصادي والاجتماعي لدول العالم الثالث قد نتج عن ادماجها في السوق الدولية وتحويل هياكلها الانتاجية لتشبع حاجات خارجية اساسا ، فان ذلك يتم عن طريق العلاقة بين القوى الخارجية والقوى الداخلية في احداث التخلف . وبصفة عامة لا يمكن لأى قوة خارجية ان تفعل ما يتم في داخل مجتمع ما بطريقة مباشرة الا في حالة العدوان المباشر . ومن ثم فان كل ما يتم داخل مجتمع معين يتم ابتداء من طرائقه الداخلية وديناميكيتها الداخلية ، عن طريق القوى الاجتماعية الموجودة في المجتمع نفسه . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان الطرف الآخر اى راس المال يتميز كظاهرة اجتماعية بانه عدائي يسعى دائما الى التوسع ويصدق ذلك على راس المال في كل من احواله : مراحل تركيم راس المال النقدي — مراحل بناء السوق الصناعية الدولية — مراحل تصدير راس المال . ومن ثم فان ما يتم في داخل المجتمع الذي اصبح متخلفا هو نتيجة تفاعل قوتين :

— القوى الداخلية ومن بينها قوى لها مصلحة في تخلفه .

— عدوانية راس المال الدولي .

ولا نستطيع التسليم بان كل المجتمعات التي اصبحت متخلفة قد رحبت كلها بتغلغل راس المال وعدوانيته ، بل ان معظمها عرف انواعا او اخرى من المقاومة . كما كانت المقاومة تقدرها اساسا في كثير من الحالات اجزاء كبيرة من الفئات الحاكمة .

هذا هو تصورى للتخلف الاقتصادي والاجتماعي كعملية تاريخية انتهى بالاقتصاد الذى اصبح متخلفا الى ان يكون اقتصادا تابعا :

— تابعا **اولا** من حيث اعتماده على الاقتصاد الدولي فيما يتعلق بتسويق المنتجات التي اصبح متخصصا في انتاجها .

— تابعا **ثانيا** لمتغيل اعتماده على الخارج في الحصول على المنتجات الصناعية انتاجية كانت او استهلاكية في مرحلة اولى على الاقل ، على اساس ان كل القسم الاول (المنقح لوسائل الانتاج) يوجد في الاقتصاد الذى اصبح يتقدم

— تابعا **ثالثا** بمعنى انه يصبح تابعا تكنولوجيا ، باعتبار أن عملية خلق التكنولوجيا هي من اختصاص الاقتصاد الذى اصبح متقدما ، ويقتصر دوره على استيراد بعض الفنون الانتاجية واستخدامها .

تابعا **رابعا** فى مرحلة تالية فيما يتعلق بنمط الاستهلاك الذى يسود ، وما يحتويه من نظام قيم ، وما يرتكز عليه من نمط لتوزيع الدخل . ذلك ان نمط الاستهلاك فى المجتمع المتخلف يبدأ فى أن يتمدد فى الخارج ويظـــل يؤثر على عادات الاستهلاك فى الداخل .

هذه التبعية ليست فى نظرى المشكلة فى ذاتها ، وانما هى سبيل تعبئة الجزء الاكبر من الفائض الاقتصادى نحو الاقتصاد الام خارج الاقتصاد الذى أصبح متخلفا . اذا ما عبىء الجزء الاكبر من الفائض الى الخارج ، يصبح من غير الممكن أن يتم اى توسع او اى تجدد للانتاج على نطاق متسع فى الفترات القادمة فى الاقتصاد القومى ، ويصبح من غير الممكن تطويره والقضاء على التبعية والتخلف .

يترتب على هذا التطور نتيجتان اساسيتان :

الاولى أن وضع الاقتصاديات المختلفة اليوم ليس هو وضع الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة عشية الثورة الصناعية . فالاقتصاديات المتخلفة اليوم هى اقتصاديات تابعة بالمعنى الذى اتضح لنا ، ومن ثم تكون مقارنتها باوضاع الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة عشية التحول نحو الراسمالية مقارنة خاطئة علميا ومضللة وغير مفيدة .

الثانية وهى مرتبطة بالنتيجة السابقة ، ومؤداها ان تطوير الاقتصاديات المتخلفة لا يمكن أن يتم بمحاكاة ما يحدث فى الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة . وانما لا بد أن يتم هذا التطوير من خلال عملية تاريخية تمثل نفى التخلف ، اى عملية للتحويل الهيكلى بمقتضاه يبدأ الانتاج وتجدد الانتاج فى أن يتما استجابة للحاجات الداخلية ، والحاجات الداخلية للغالبية من افراد المجتمع المتخلف . وابتداء من هذه الحاجات يتعين احداث التغييرات الهيكلية فى قوى الانتاج وفى التنظيم .. الخ (١) .

يرتبط بهذا أن مجرد تحقيق معدلات مرتفعة للنمو ، حتى ولو كانت هذه المعدلات منتظمة أو مرتفعةنسبيا بمقارنتها بما يتمفى اقتصاديات اخرى متقدمة، لا يعنى التطور الاقتصادى بالمعنىالسابقة ايضاحه . والواقع أن تجربةالعالم الثالث فى العقود الثلاثة الاخيرة ــ كما أصبح مسلما به فى كتابات الامم المتحدة وهى من أكثر الجهات محافظة عند الكتابة عن مسائل النمو ــ هذه التجربة تبين أنه رغم تحقيق معدلات مرتفعة للنمو فى الدخل القومى فى كثير من دول العالم الثالث ، الا أن ذلك صاحبه ازدياد فى عدد الفقراء وتدهور فى مستوى معيشة الغالبية ، كما صاحبه تعميقلمظاهر التبعية وبالتالى تعميق لسبل تعبئة الفائض الاقتصادى الى خارج الاقتصاديات المتخلفة . فمجرد تحقيق معدلات مرتفعة للنمو لا يعنى فى ذاته أن المجتمع قد خرج من عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى .

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : دكتور محمد دويدار ، استراتيجية التطوير الاقتصادى العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨

ثانيا : ما حققته السياسات الاقتصادية فى العالم العربى :

ننتقل الآن للنقطة الثانية لنرى ما حققته السياسات الاقتصادية فى العقود الثلاثة الاخيرة ، على اساس انه قد اتبعت فى الاقتصاديات العربية سياسات تتضمن استراتيجيات صيغت ببعض الوعى فى بعض الحالات وتكاملت عناصرها بعفوية أكبر فى حالات أخرى ، انتجت فى تفاعلها مع قوى الاقتصاد العالمى الوضع الاقتصادى العربى الراهن الذى يمكن التعبير عنه بالمؤشرات الكمية الآتيـــــة :

- ــ مؤشرات متعلقة بالناتج القومى الاجمالى .
- ــ مؤشرات خاصة بالقطاعات الاقتصادية .
- ــ مؤشرات خاصة بالمعاملات مع الخارج تبين الحبل السرى الذى يربط الاقتصاد العربى بالاقتصاد الدولى .

فى مرحلة اولى سنتعرض لهذه المؤشرات بصورة سريعة للتعرف على الاتجاهات العامة التى تبينها ، لنتعرض فى مرحلة ثانية لنوع استراتيجية النمو التى وجدت وانتجت هذا الوضع الاقتصـــادى العربى فى اطـــار الاقتصاد الراسمالى الدولى ، للتعرف على القوى التى توجد وراء هذا الاتجاه فى الحاضر .

١ ــ المؤشرات الكمية للوضع الاقتصادى العربى الراهن :

٢ ــ الناتج القومى الاجمالى :

فيما يتعلق بالناتج القومى الاجمالى ــ فكما يتبين من الجدول رقم (١) ورقم (٢) ــ نجد أن الموقف يتميز بوجود معدلات مرتفعة للنمو ، تعزى جزئيا الى جهود اشتثمارية ، وتعزى فى هذا الجزء الاكبر الى ارتفاع اسعار البترول منذ ١٩٧٣ . معدلات النمو المرتفعة هذه لا تعنى بالحتم لا اصلاح الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاديات العربية ، ولا ارتفاع مستويات معيشة الغالبية من السكان ، ولا الحيلولة دون عدد الفقراء والتزايد ، ولا القضاء على التبعية .

وفضلا عن ذلك فان ارتفاع اسعار البترول منذ ١٩٧٣ قد خلق موقفا غاية فى الصعوبة للدارس الاقتصادى ، خاصة الدارس الذى يريد أن يقوم بعمل تقديرى مستقبلى خاص بالاقتصاديات البترولية (١) .

---

(١) يتعين ان يرتكز اى عمل تقديرى مستقبلى اساسا على العلاقة بين كل من :
ــ القوة العاملة وانتاجيتها والتاريخ الاجتماعى .
ــ الهيكل المادى للنشاط الاقتصادى من وجود قواعد انتاجية من عدمه ، وطبيعة هذه القواعد الانتاجية ــ صناعية .. الخ) .
ــ مدى قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب حد معين من الاستثمارات ، ومـــدى فعالية هذه الاستثمارات .

وفيما يتعلق بهيكل الناتج المحلى الاجمالى العربى فقد ظلت قطاعات النشاط الاولى من زراعة وصناعات استخراجية لا تزال تمثل مظهرا سائدا ، وذلك على الرغم من الزيادة الاهمية النسبية للصناعات التحويلية فى بعض الاقتصاديات العربية والى زيادة اهمية هذه الانشطة لم تغير بدرجة جوهرية من طبيعة العلاقات التى تعكس الوجود الاساسى للصناعات ذات التكنولوجية المتكاملة اللازم ليس فقط لتمويل او تطوير الزراعة والحياة فى الريف ولكن ايضا لتمويل كل المجتمعات العربية بما يخرجها من حالة التخلف . يضاف الى ذلك ان تخلف الزراعة العربية يبدو واضحا من عجزها المستمر عن توفير المنتجات الزراعية والغذائية اللازمة للاستهلاك المحلى فى الدول العربية .

ب ــ القطاعات الاقتصادية :

فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية على مستوى العالم العربى ككل وفى داخله اقطاره يتضح ما يلى (الجدول رقم «٢» ورقم «٣») :

بالنسبة للزراعة ــ ما زالت اهميتها النسبية كبيرة فى البلدان غير البترولية وصغيرة فى البلدان البترولية .

كانت معدلات النمو فى القطاع الزراعى اصغر بمقارنتها بمعدلات نمو الناتج القومى الاجمالى ، وعند المقارنة بمعدلات النمو فى القطاعات الاخرى . كما يلاحظ ايضا تراخى معدلات النمو الزراعى فى السبعينات عما كانت عليه فى الستينات .

ــ الوضع الزراعى بصفة عامة يعكس انخفاض انتاجية العمل الزراعى (رغم انخفاض نسبة العمالة الزراعية فى العمالة الكلية . كما يعكس استمرار اعتماد الزراعة العربية على العمل اليدوى ووسائل الانتاج البسيطة نسبيا رغم التحولات الكيفية فى بعض الانشطة الزراعية العربية ، وهى تحولات تمت عن طريق الاصلاح الزراعى او ما يسمى فى بعض البلدان العربية بالثورة

هذا من ناحية العوامل التى ينبغى التعرف عليها فى ضوء اتجاهات تطور الاقتصاد القومى فى عقد السبعينات بحيث يتم انطلاقا من هذا التحليل أن نحدد العوامل الفنية التى تكون مالجة ــ وبعد ادخال المعدلات المستقبلية المتوقعة عليها ــ لتقديم صورة مستقبلية للاقتصاد القومى ترتكز اساسا على العلاقة بين الانتاجية ومعدل نمو الناتج القومى الاجمالى .

فاذا انتقلنا الى واقع الدول العربية المصدرة للبترول يتبين لنا أن ارتفاع أسعار البترول قد خلق صورة زائفة يصبح من الصعب معها القيام باى عمل استقطى او تقديرى للكليات الاقتصادية ، الا اذا استبعدت ايرادات البترول وتم العمل التقديرى على أساس عدم وجودها وعلى اعتبار انها ايرادات استثنائية فى احسن الفروض عن مجرد مصدر تمويل بوضع لا يعنى انه يتحول فى جميع الحالات وبسهولة الى طاقة انتاجية حقيقية . فاطفال ايرادات البترول فى العمل التقديرى يقلب كل الافتراضات الاقتصادية الطبيعية حول العلاقة بين معدل النمو ومتوسط الانتاجية والاوزان النسبية لقطاعات الاقتصاد القومى . ويعنى ذلك أن اقتصاد القطاع البترولى يعتمد اساسا خارج الاقتصاديات العربية ، بل حتى ان معظم ايراداته تصب خارج العالم العربى .

الزراعية ، وكلها تدور في رأيي حول محاولات لزيادة انتاجية النشاط الزراعي على نحو يمكن من تعبئة الفائض الزراعي وتحويله عن القرية ، ولا تمثل تطويرا للمجتمع الريفي .

ان الوضع الزراعي العربي يعكس كذلك تخلف نظم الاستغلال الزراعي واشكالها التنظيمية ، ويعكس استمرار وزيادة تفتيت الاراضي الزراعية بل وزيادة عدد الوحدات المزرعية .

— ولا يزال الوضع الزراعي العربي يعكس بصفة عامة نمط تقسيم العمل الموروث من العهد الاستعماري لانتاج مواد اولية للسوق الدولية على حساب المواد الغذائية — الامر الذي يثير قضايا الوضع الغذائي العالمي في اطار الوضع الغذائي العربي الحالي .

وبالنسبة **للصناعات الاستخراجية** يتضح امور اهمها :

— ان البترول يسيده البترول والفوسفات وبعض المعادن الاخرى ، وتمثل مصدرا للدخول الريعية تتراكم دون ان تترك اثارا ديناميكية على النمو الاقتصادي (١) .

— يمثل هذا القطاع رابطة قوية تؤكد استمرار وتعميق دمج الاقتصاد العربي في السوق الدولية .

— عوائد البترول تتمثل في فوائض متراكمة تتجه لمجالات استخدامها في الخارج اساسا ، وتعرف موقفا تتآكل فيه قيمها الحقيقية عن طريق التضخم الذي يسود الاقتصاد الراسمالي الدولي .

— فيما يتعلق **بالصناعات التحويلية** نلاحظ :

— ان نصيبها ينخفض في الاقتصاد العربي ، رغم اهميتها النسبية في بعض الاقتصاديات العربية مثل مصر وسوريا والجزائر .

— ان الناتج الصناعي العربي ينتج اساسا في عدد محدود من البلدان الاقليمية (تتجمع اساسا في بلدان) .

— فيما يتعلق بهيكل الصناعات التحويلية ، لا يزال يغلب عليه طابع الصناعات الاستهلاكية (نحو ٦٠٪) في حين لا يزيد نصيب الصناعات الانتاجية

(١) « الريع » ينتج اجتماعيا من الوقت الذي تمتلك فيه « قوة طبيعية » ويصبح من سيطرة اصحاب هذه القوة الطبيعية ان يستبعدوا الاخرين من استخدامها . اذا اتفقنا على ذلك تصبح عوائد البترول من قبيل الريع وهي تمثل مصدرا للتمويل باعتبار انها تحكم في تكلفتها القدرة على كمية من السلع تستطيع الحصول عليها واستخدامها في عملية الاستثمار .

أو الاساسية عن ٨٪ ، فى حين يبلغ نصيب الصناعات الوسيطة حوالى ٣٢٪ . وهنا من الضرورى التعرف على نوع الصناعات الوسيطة القائمة وما اذا كانت تخدم صناعات استهلاكية أو غير استهلاكية .

وفى تقديرى أن المعيار النهائى فيما يتعلق بهيكل الصناعات التحويلية هو نمط الاستهلاك الذى يخدمه البناء الصناعى فى النهاية . فحتى فى بعض الحالات التى يكون فيها نصيب الصناعات الانتاجية كبيرا لا ينبغى أن يخدعنا هذا الكبر فى التعرف على طبيعة البناء الصناعى ، اذ العبرة فى النهاية بنمط الاستهلاك الذى يرتكز على نمط توزيع الدخل والذى يقوم البناء الصناعى — فى مجموعة وبما فيه الصناعات الانتاجية — بخدمته .

— فيما يتعلق بالعمالة الصـــناعية نجدها لا تزيد عن ٣ مليون عامل ، يوجد ما يقرب من ٤٠٪ منهم فى مصر و ١٥٪ فى المغرب و ١٠٪ فى الجزائر .

صورة الهيكل الاقتصادى العربى تبين اذن أن هناك بعض التغيرات الكيفية ، الا أن الهيكل فى مجموعه لا تزال تغلب عليه وتســـوده النشاطات الاولية .

جـ — المعاملات الخارجية :

توضح الارقام الخاصة بالمعاملات الخارجية للدول العربية فى السنوات الاخيرة مجموعة من الحقائق الهامة التى تبين طبيعة العلاقة بين العالم العربى والدول الاخرى :

— ازداد حجم التجارة الخارجية للاقتصاديات العربية بصفة عامة ، والاقتصاديات المصدرة للبترول بصفة خاصة وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٤) ورقم (٥) .

— الجزء الاكبر من التجارة الخارجية العربية استيرادا وتصديرا يتم مع السوق الراسمالية الدولية .

— ازدادت حصيلة الصادرات البترولية والمعدنية اساسا نتيجة لارتفاع الاثمان ، وازدادت حصيلة الصادرات الزراعية وانما بنسبة تقل بكثير مع تقلب هذه الحصيلة .

— فيما يتعلق بالواردات العربية ، يتضح زيادتها مـــع زيادة حصيلة الصادرات ومع زيادة اسعار الواردات فى سوق دولية راسمالية تســـوده اتجاهات تضخمية كبيرة .

— المعدل السنوى لزيادة الصادرات ينخفض فى السبعينات عنه فى الستينات ، فى حين أن المعدل السنوى لزيادة الواردات يزيد فى السبعينات فى مقارنته بالستينات ، كما هو مبين فى الجدول رقم (٦) .

ـــ المعدل السنوى لزيادة الصـــادرات فى تناقص ، والمعدل السنوى لزيادة الواردات فى تزايد .

ـــ اتجهت شروط المبادلة فى غير صالح الدول العربية فيما عدا الدول البترولية ، واذا ما قورنت اسعار البترول ومعدلات ارتفاعها (ونقطة البدء هى اسعار البترول فى ١٩٧٠) بأســـعار السلع الصناعية التى تستوردها الدول البترولية ومعدلات ارتفاعها لا تضح أن شروط التبادل ليست فى صالح الدول البترولية أو على الاقل بالقدر الذى يسمع من الغرب .

ـــ ترتب على تطور قيمة الصـــادرات والواردات العربية بالصورة السابقة : ـــ

اولا ـــ تدهور موقف موازين التجارة بالنسبة للدول العربية غير المصدرة للبترول ، وتضاعف ارقام العجز فى هذه الموازين من عام لآخر لتتجاوز ارقام الصادرات نفسها .

ثانيا ـــ انخفاض فائض موازين التجـــارة فى كثير من الدول العربية المصدرة للبترول ، مع ملاحظة أن ميزان التجارة الجزائرى يحقق عجزا مستمرا منذ ١٩٧١ .

ثالثا ـــ الانخفاض المستمر فى نسبةتغطية الصادرات العربية للواردات العربية ، حيث تراجعت هذه النسبة ـــ كما يتضح من الجدول رقم (٧) ـــ من ٢١٥ ٪ كمتوسط للسنوات ١٩٧٤ ـــ ١٩٧٦ الى ١٥٢ ٪ فى ١٩٧٧ . وقد لوحظت هذه النتيجة فى معظم الدول العربية سواء المصدرة للبترول أو غير المصدرة له . كما أن انخفاض هذه النسبة كان حادا فى معظم الدول المصدرة للبترول فى عام ١٩٧٧ وعلى الاخص دول الخليج العربى .

رابعـــا : وفضلا عن اتجاه نسبة تغطية الصادرات للواردات الى الانخفاض ،فان المستوى الذى بلغته فى بعض الدول ذو مغزى خطير ويعكس مدى اعتمادها على العالم الخارجى عن طريق الاستيراد ، فى الوقت الذى لا تتمكن فيه حصيلة صادراتها من تغطية قيمة الواردات . نجد على سبيل المثال أن صادرات اليمن العربية فى ١٩٧٧ لا تغطى سوى ١ر١ ٪ من قيمة وارداتها ، وتصل هذه النسبة الى ١٨ ٪ فى الاردن و٣٦ ٪ فى مصر وتتراوح بين ٤٠ ٪ و ٦٠ ٪ فى ٧ دول عربية منها ٥ دول ذات قواعد انتاجيةزراعية وصناعية.

يتضح مما سبق أن الزيادة فى التجارة الخارجية للدول العربية التى تحققت فى السنوات الاخيرة تعنى فى الواقع ازدياد درجة اندماجها فى السوق الرأسمالية الدولية وزيادة اعتمادها على الخارج بصورة مطلقة ، وهذه هى النتائج التى حققتها السياسات الاقتصادية العربية فيما يتعلق بالمعاملات الخارجية . كانعكاس لما يتم فى القطاعات الاساسية فى علاقتها بالســـوق الرأسمالية الدولية .

أضيف الى هذا انه من الناحية التنظيمية ازداد احتواء الاقتصاديات العربية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى . هذا الاحتواء يتم عن طريق احتواء القطاعات التى تملكها الدولة فى الدول العربية ، كما يتم بصفة خاصة — وهنا نجدنا فى مجال من اكثر مجالات الاحتواء — عن طريق احتواء الانظمة المصرفية العربية فى النظام المصرفى الرأسمالى الدولى .

١ — بالنسبة للقطاعات التى تملكها الدولة نجد سياسات مختلفة تتمثل فى احتواء الشركات الناتجة عن طريق اشتراك رأس المال الاجنبى فى رأسمالها ، واحتواء الشركات الناتجة عن طريق البنك الدولى والهيئات الدولية التى تتقدم لاقراضها واعادة تنظيمها والعمل على توسعها فى مرحلة اولى ثم العمل على اشراك وحدات اجنبية فى ملكيتها وادارتها فى مرحلة تالية .

٢ — بالنسبة لاحتواء الانظمة المصرفية ، نجد انه رغم اختلاف سياسات الدول العربية فى هذا المجال على الصعيدين الداخلى والخارجى — فانها تؤدى بقدر او باخر الى نفس النتيجة :

— بعض البلدان العربية — كالكويت — يحرم انشاء البنوك الاجنبية ، وان كانت تسمح بمساهمة هذه البنوك فى المؤسسات المالية مساهمة لا تتعدى ٤٩ ٪ من رأسمالها .

— بعض البلدان الاخرى يسعى الى تحقيق بعض السيطرة العربية على الجهاز المصرفى ، كالسعودية التى اشترطت منذ عام ١٩٧٧ ان تترك البنوك الاجنبية ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪ من رأسمالها للمساهمين على ان يحتفظ البنك بكل اعمال الادارة ، ومن ثم تكون الادارة فى ايدى البنوك الاجنبية وخاصة الامريكية . كما تعقد البنوك السعودية اتفاقات ادارة وخاصة فى مجال ادارة الاستثمارات ، وعقود تنظيم مع العديد من البنوك الاجنبية وخاصة البنوك الامريكية .

— بعض البلدان العربية لا يترك المجال المصرفى حرا امام البنوك الاجنبية كدولة الامارات العربية المتحدة التى تحدد نسبة مساهمة البنوك الاجنبية بـ ٤٩ ٪ من رأسمال البنك ، وتشترط ان يقدم البنك طلبا للحصول على ترخيص بالعمل فى الدولة ، وتفرض شروطا على البنوك المطلوبة .

وعلى الصعيد الدولى تتواجد مؤسسات بنكية ومالية بمشاركة البنوك والمؤسسات المالية العربية والبابانية والبريطانية والكندية مقارنة فى العواصم الاوربية ونيويورك وهونج كونج وطوكيو ، وتقوم هذه المؤسسات باعمال البنوك والتمويل فى البلدان العربية وبقية بلدان العالم الثالث وكل السوق الدولية . ويلاحظ انه رغم التقارب بين سياسات البلدان العربية مع بعضها البعض فى داخل عدد من البنوك والمؤسسات المالية المختلفة فان الاتجاه

الغالب هو تطور ازدياد الدماج واحتواء الاجهزة المصرفية للاقطار العربية فرادى في الاجهزة المصرفية الغربية ، مع علاقة نوع من الوجود الغربي بالنسبة لكل قطر عربي ، بما يعني زيادة تبعية الاجهزة المالية والمصرفية العربية للنظام المالي الغربي ، مع تباعد الاجهزة المصرفية للاقطار العربية عن بعضها البعض .

فكان على صعيد النشاط الاقتصادي العربي نجد ازدياد التبعية ، وعلى صعيد الاطار التنظيمي نجد ازدياد احتواء المؤسسات المصرفية والانتاجية العربية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، بما يؤدي الى تعميق الفائض الاقتصادي الى خارج الاقتصاد العربي . هذه النتيجة تبين في الواقع نوع الاستراتيجية التي اتبعت في معظم البلدان العربية ويمكن تسميتها باستراتيجية احلال الواردات .

٢ — استراتيجية احلال الواردات (١) :

تتمثل هذه الاستراتيجية في اقامة بعض البناء الصناعي يستجيب للتغير في تقسيم العمل الدولي الرأسمالي ، مع نوع من الاصلاح الزراعي . تقوم هذه الاستراتيجية وفقا لاحدى تصورات النمو غير المتوازن ابتداء من نمط الاستهلاك السائد .

وقد تمثلت حصيلة هذه الاستراتيجية في تحقيق بعض صور البناء الصناعي التي لا يستهان بها في بعض الحالات (في مصر والجزائر مثلا) ، وفي توفير قوة عاملة صناعية على درجة من الخبرة والمهارة وان كان يجرى تشتيتها الآن .

هذا البناء الصناعي يحمل في طياته بذور ازمته الاستراتيجية . مظاهر هذه الازمة تتمثل في :

— عدم قدرة الاستراتيجية على احداث تغير هيكلي يعطي للبناء الصناعي طابع التكامل بين اجزائه ويزود الاقتصاد القومي بالتالي بالاساس الصناعي اللازم لتحويله واخراجه من التبعية بمظاهرها المختلفة .

— عجز البناء الصناعي عن حل مشكلة بطالة القوة العاملة ، خاصة في ظل التحول المستمر لجزء من المنتجين الى قوة عاملة تظهر في سوق العمل .

(١) انظر في ذلك بتفصيل اكبر : Dr. Mohamed Douldar, The Import Substitution Pattern : A Strategy of Growth within Subordination, The Possible Alternative Strategy of Development.

ـــ كل هذا فى الوقت الذى توجد فيه ظاهرة الطاقة الانتاجية المعطلة فى كثير من الصناعات العربية . ويمكن التعرف على حجم هذه الطاقات المعطلة بصورة مباشرة من خطط وبرامج التنمية فى عديد من الدول العربية ، ومن حجم أو عدد الاتفاقات التى ابرمت مع المؤسسات الدولية لحل مشاكل «الاختناقات» وانخفاض معدلات التشغيل وكلها مسميات لظاهرة تعطل جزء كبير من الطاقات الانتاجية .

ـــ يتمثل أحد أهم مظاهر هذه الازمة فى تفاقم الفوارق بين الريف والمدينة.

لماذا هذه الازمة ؟ وما هى اسبابها :

ـــ نجدها **أولا** فى نمط الاستهلاك الذى تقوم هـــذه الاستراتيجية على خدمته ، من حيث انها تكرس نمط الاستهلاك القائم أو السائد الذى يكرس بدوره نمط توزيع الدخل القائم على انعدام العدالة التوزيعية .

ـــ نجدها **ثانيا** فى استبقاء نمط تقسيم العمل الاستعمارى فى الزراعة وما يتضمنه من شروط تبادل غير مواتية للمنتجات الزراعية على الصعيد الدولى ، آخذا فى الاعتبار الاعتماد المتزايد للعالم العربى فى استيراد المواد الغذائية .

وكان من الطبيعى أن تتبلور هذه الازمة فى العلاقة بين الاقتصاديات العربية والاقتصاد الدولى بالصورة التى سبق ايضاحها .

ثالثا : البترول العربى ونعيق تخلف المجتمعات الاخرى فى العالم الثالث

لوحظ فى الفترة الاخيرة بصفة خاصة أن الكثير من جهود البناء الصناعى فى بلدان العالم الثالث بدأ يتم عن طريق المديونية الخاصة الخارجية ، أى عن طريق مديونية هذه البلدان للبنوك الدولة الخاصة لتمويل مشروعاتها . لا يتم هذا عن طريق الاستثمار المباشر وانما بالاقتراض منها بمناسبة عقد الصفقات المتعلقة بالبناء الصناعى وغير الصناعى ، ولمواجهة العجز فى موازين المدفوعات. اطراف هذا التعامل تتمثل اذن فى بلدان العالم الثالث من ناحية والبنوك متعددة الجنسية أو البنوك دولية النشاط من ناحية أخرى .

فى داخل الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة يمكننا أن نجد على الاقل ثلاثة انواع أو اجزاء من رأس المال لها ثلاثة مواقف فيما يتعلق بالبناء الصناعى فى اقتصاديات العالم الثالث :

الجزء الاول : تتضمن بعض رأس المال الذى ينشغل اساسا بعقود بناء الوحدات الانتاجية والمشروعات الصناعية فى بلدان العالم الثالث ، ويأخذ هذا النوع من انواع رؤوس الاموال موقفا مواتيا من هذا البناء وليس لديه مانع من الاســـتمرار فى هذا الموقف فى ظل ظروف الازمة الاقتصـــادية وانخفاض الاستثمارات فى كل الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة كنسبة من ناتجها القومى وكأرقام مطلقة . فنتيجة لظروف البطالة والركود التى تحيط بهذا النوع من

رؤوس الاموال ، ليس لديه مانع من الاسهام فى عملية البناء الصناعى فى العالم الثالث .

الجزء الثانى يتمثل فى راس المال المصرفى وخاصة فى البنوك الخاصة الدولية ، وهو الذى يقوم باقراض بلدان العالم الثالث لبناء المشروعات الصناعية . هذا الجزء أيضا يأخذ موقفا مواتيا من بناء هذه المشروعات او بعضها ، وعلى الاقل المشروعات التى تتفق مع التغيرات التى طرأت على نمط تقسيم العمل الصناعى فى داخل الاقتصاد الراسمالى الدولى ككل .لكن هذا الموقف يكون عادة مع بعض التحفظات التى سنعرض لها بعد سطور .

الجزء الثالث : يتمثل فى راس المال الذى يقوم بانتاج سلع مشابهة لما يمكن أن تنتجه الاقتصاديات المتخلفة بعد بناء المشروعات الجديدة بها . فاذا أخذنا على سبيل المثال رؤوس الأموال المنشغلة فعلا بانتاج المنسوجات فى البلدان الراسمالية المتقدمة ، نجد انه يعارض بناء المشروعات الصناعية فى الاقتصاديات المتخلفة باعتبارها تمثل منافسا احتماليا له ، وتؤثر بالتالى على انتاجه ومستوى العمالة فى داخل البلاد التى ينتمى اليها او يعمل بها .

يتمثل الموقف اذن فى أن دول العالم الثالث تلجأ بصورة متزايدة الى البنوك الدولية الخاصة للاقتراض منها سواء لبناء المشروعات الصناعية أو لاقامة مشروعات راس المال الاجتماعى أو مواجهة العجز فى موازين مدفوعاتها .

ومع ازدياد اهمية الدور الذى تلعبه عوائد البترول فى السيولة الدولية لا تستطيع الدول البترولية استخدام جزء هام من هذه العوائد فى الاستثمار المباشر فى بقية بلدان العالم الثالث ، يعزى ذلك اساسا الى أن البلدان البترولية تمثل بلدانا تملك **راس مال عار** ، أى راس مال لا تصحبه التكنولوجيا او الامكانيات الادارية . ومن ثم فهى لا تستطيع استخدامه فى استثمارات مباشرة بدول العالم الثالث واصبح السبيل الاساسى امامها متمثلا فى ترك مواردها البترولية تحت تصرف البنوك الخاصة الدولية . ومن هنا كان نمط استخدام هذه الموارد المالية من خلال البنوك الخاصة الدولية من العوامل التى تؤدى الى زيادة ادماج الدول البترولية فى اقتصاد السوق الدولى . هنا تقوم البنوك والمؤسسات المالية الدولية بدور الوساطة بين الدول المصدرة للبترول وبين دول العالم الثالث التى تقوم بالاقتراض لتمويل احياجاتها المختلفة ، بما فى ذلك طلبها على السلع الصناعية والغذائية التى تحصل عليها من السوق الدولية وخاصة من الدول الراسمالية المتقدمة .

ــ اولا : لزيادة السيولة الدولية بالدور الذى تلعبه البترودولارات فى هذه الزيادة .

وعليه ، لا تقوم هذه البنوك باستخدام مواردها الائتمانية الداخلية واصبحت تميل بشكل متزايد نحو تفضيل اقراض الدول المتخلفة :

ثانيا : لأن الربح الذى تحققه البنوك من هذا النوع من الاقتراض اعلى من مثيله الذى يمكن أن تحققه من الاقتراض الداخلى فى ظل ظروف الازمة التى يعيشها الاقتصاد الراسمالى الدولى واتجاه الاستثمارات نحو الهبوط .

وبازدياد نصيب عمليات وصفقات البناء الصناعى فى اصول هذه البنوك نجدها تسعى الى احاطة نفسها بالعديد من الضمانات ، والى تأمين نفسها ضد المخاطر المختلفة . مخاطر التكنولوجيا عن طريق تفضيل بعض الخيارات دون البعض الآخر ، وهى ترفض مثلا وعلى سبيل الدوام تمويل عمليات البحث التكنولوجى فى البلدان المتخلفة . كما تسعى هذه البنوك للحصول على ضمانات ضد مخاطر التصميمات والاستشارات الهندسية ، والمخاطر التجارية . كما تحاول أن تؤمن نفسها عن طريق تمويل عقود الشراء المتبادل وعقود بناء الوحدات الانتاجية مع ضمان التسويق . وعليه تتناقض مصالح هذه البنوك مع مصالح بعض الشركات دولية النشاط فى الدول المتقدمة والمتعلقة بالشركات المنتجة لسلع مماثلة .

وكما ذكرنا فيما سبق ، فان هذه البنوك لا تستخدم الموارد الائتمانية الداخلية وانما تستخدم مدخرات الدول البترولية المودعة لديها . ويقدر البنك الدولى أن ٦٠ ٪ من الفائض المتراكم لدى دول منظمة الاقطار المصدرة للبترول يأخذ شكل ودائع مصرفية بالدولار وذلك فى نهاية ١٩٧٧ . ومن ثم يصبح من الطبيعى أن تسعى هذه البنوك دولية النشاط الى التلاحم مع الأجهزة المصرفية العربية لكى تكون كلا دوليا يقوم باستخدام البترودولارات فى اقراض بلدان العالم الثالث . ويكون من الطبيعى أن تستطيع هذه البنوك الممولة للمشروعات أن تتحكم فى نوع المشروعات التى تقبل تمويلها ، وهنا يأتى تأثيرها على نمط البناء الصناعى وغير الصناعى الممكن تواجده فى الاقتصاديات المتخلفة .

على هذا النحو يكون مؤدى اتجاه تمويل المشروعات فى دول العالم الثالث عن طريق المديونية الخاصة للبنوك الدولية الخاصة التى تستخدم البترودولارات كأساس فى عمليات الاقراض ، انها تستطيع فى النهاية أن تكون عاملا محددا لنمط البناء الصناعى (من حيث نوع الاستثمار وحجمه ونوع التكنولوجيا ومن حيث نوع الدخل ومستواه ونمط توزيعه ونقطة منتهاه) التى تقبل القيام بتمويله . وتكون رؤوس الاموال البترولية العربية قد ساهمت فى تعجيل سرعة ادماج — ليس فقط الاقتصاديات العربية ذاتها وانما كذلك اقتصاديات دول العالم الثالث بالقدر التى تلجأ فيه هذه الاخيرة الى هذا السبيل من سبل التمويل .

جدول رقم (٩)

تطور الناتج القومي الاجمالي للدول العربية

(مليار دولار امريكي)

	١٩٦٣		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٧٦	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الدول البترولية (١)	٣,٧	١٩,٢	٩,٦	٢٧,٠	٥٠,٥	٦٦,٧	٨٥,٠	٥٢,٤
الدول نصف البترولية (٢)	٤,٦	٢١,٢	٧,٧	٢٢,٠	١٨,٩	٢٤,٩	٣٢,٠	١٩,٧
الدول غير البترولية (٣)	١١,٦	٥٩,٧	١٨,٠	٥١,٠	٣٠,٦	٤٠,٥	٤٥,٢	٢٧,٩
الاجمالي	١٩,٤	١٠٠,٠	٣٥,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٣٢,١	١٦٢,٢	١٠٠,٠

المصدر : تقرير الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ابو ظبي ، ديسمبر ١٩٧٨ .

(١) تشمل الامارات العربية المتحدة والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا . وقد بلغ عدد سكانها مجتمعين نحو ١٢,٦ مليون نسمة في ١٩٧٦ .

(٢) تشمل الجزائر والعراق . وقد بلغ عدد سكانهما نحو ٢٧,٨ مليونا في ١٩٧٦ .

(٣) تشمل الدول العربية الاخرى التي بلغ عدد سكانها نحو ٢٠٢,٨ مليون نسمة في ١٩٧٦ .

جـــدول رقم (٢)

متوسط معدلات النمو السنوية فى الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى

الـــــدولة	الناتج المحلى الإجمالى		الزراعة		الصناعة(٣)		الصناعات التحويلية		الخدمات		متوسط نصيب الفرد دولار أمريكى (١٩٧٧)	معدل النمو ١٩٦٠
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠		
	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٧٧	١٩٧٧
الصومال	١٫٠	١٫٢	— ١٫٥	٠٠	٣٫٣	٠٠	١٤٫٣	٠٠	٢٫٥	٠٠	١١٠	— ٠٫٤
موريتانيا...	٠٠	٢٫٣	٠٠	— ٢٫٣	٠٠	٢٫١	٠٠	٠٠	٠٠	٧٫٦	٢٧٠	٣٫٦
السودان	١٫٣	٥٫٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٩٠	٠٫١
مصر (١)...	٤٫٥	٧٫٩	٢٫٩	٣٫١	٥٫٤	٥٫٢	٤٫٧	٥٫٧	٥٫١	١١٫٧	٣٢٠	٢٫١
اليمن الديمقراطية(١)...	٠٠	٥٫١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٤٠	٤٫٨
اليمن العربية	٠٠	٧٫٨	٠٠	٦٫٨	٠٠	٩٫٨	٠٠	٠٠	٠٠	٨٫٥	٤٣٠	٠٠
المغرب(١)	٤٫١	٤٫٨	٤٫٢	٠٫٦	٤٫٢	٧٫٨	٤٫٠	٥٫٧	٣٫٩	٥٫٥	٥٥٠	٢٫٢
الأردن (١)	٦٫٦	٧٫٠	٥٫٠	٠٠	٩٫٩	٠٠٠	٠٠	٠٠	٦٫٤	٠٠	٧٠٠	١٫٨
تونس(٢)	٤٫٦	٨٫٤	٢٫٠	٦٫٩	٨٫٧	٩٫٥	٠٠	١٢٫٢	٤٫٢	١٠٫٣	٨٦٠	٤٫٣
سوريا(١)	٥٫٧	٧٫٠	٤٫٤	٦٫٤	٥٫٩	١١٫١	٤٫٤	٧٫٥	٦٫٣	٥٫٤	٩١٠	٢٫٣
الجزائر	٤٫٦	٥٫٣	٠٫٤	٠٫٢	١٢٫٩	٥٫٩	٧٫٧	٦٫٩	٣٫٠	٥٫٥	١١١٠	٤٫١
لبنان	٤٫٩	٠٠	٦٫٣	٠٠	٤٫٥	٠٠	٥٫٠	٠٠	٤٫٨	٠٠	٠٠	٠٠
العراق(١)	٦٫٢	١٠٫٨	٥٫٧	— ١٫٥	٤٫٧	١٢٫٢	٥٫٩	١١٫٥	٨٫٣	١٣٫٥	١٥٥٠	٣٫٨
السعودية(١)	٠٠	١٢٫٩	٠٠	٣٫٧	٠٠	١٣٫٩	٠٠	٤٫١	٠٠	١٢٫١	٦٠٤٠	٦٫٧
ليبيـــا	٢٤٫٨	— ٠٫٣	٠٠٠	١٤٫٠	٠٠	— ٤٫٠	٠٠	٥٫٣	٠٠	١٣٫٦	٦٦٨٠	٦٫٦
الكويت...	٥٫٧	— ١٫٣	٠٠	٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٢٧٠	— ٣٫١

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٧٩ – واشنطن ١٩٧٩ – ملحق مؤشرات التنمية الدولية .

(١) الفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٦) بدلا من الفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٧) .
(٢) الفترة (١٩٦١ – ١٩٧٠) بدلا من الفترة (١٩٦٠ – ١٩٧٠) .
(٣) يشمل التعدين والصناعات التحويلية والتشييد والكهرباء والماء والغاز .

جـــدول رقم (٣)

توزيع العمل الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية

(نسبة مئوية)

الدول العربية	الزراعة		الصناعة		الصناعات التمويلية فقط		الخدمات	
	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧
الصومال	٤٥	—	١٧	—	٢	—	٣٨	—
موريتانيا	—	٢٦	—	٣٧	—	١١	—	٣٧
السودان	٥٧	٣٤(٢)	١٥(٢)	١٥	٥	٨(٢)	٢٧	٥١
مصر	٣٠	٢٨	٢٤	٣٠	٢٠	٢٤	٤٦	٤٢
اليمن الديمقراطية	—	٢٤	—	٧	—	—	—	٦٩
اليمن العربية	—	٣٥	—	١٤	—	٥	—	٥١
المغرب...	٢٩	٢١	٢٤	٣١	١٢	١٢	٤٧	٤٨
الأردن	١٦	١٢	١٤	٢٣	٨	—	٧٠	٦٥
تونس	٢٤	١٧	١٨	٣٢	٨	١١	٥٨	٥١
سوريا	٢٥	١٧	٢١	١٤	١٦	—	٥٤	٦٩
الجزائر	٢١	٨	٣٣	٥٧	١٠	١١	٤٦	٣٥
لبنان	١٢	١٠(١)	٢٠	٢١(١)	١٣	—	٦٨	٦٩(١)
العراق	١٧	٨	٥٢	٦٩	١٠	٧	٣١	٢٣
السعودية	—	١	—	٨٣	—	٥	—	١٦
ليبيا	١٤	٣	٩	٧١	٩	٣	٧٧	٢٦
الكويت	—	—	—	٧٨(٢)	—	٨(٢)	—	٢٢(٢)
عمان	—	٣(٣)	—	٧٥(٣)	—	١١(٣)	—	٢٢(٣)
الإمارات العربية	—	١	—	٧٥	—	٣	—	٢٤

(١) أرقام ١٩٧٢ (٢) أرقام ١٩٧٥ (٣) أرقام ١٩٧٦

المصدر : — البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٧٩ — واشنطن ١٩٧٩ — ملحق مؤشرات التنمية الدولية .

— UN, Monthly Bulletin of Statistics, Dec., 1979.

جـدول رقم (٤)

تطور صادرات الدول العربية (FOB)

(مليار دولار أمريكى)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧ الزيادة النسبى ٧٧-٧٣	نسبة النصيب من ٧٧	
الدول المصدرة للبترول *	٢٤,٧	٦٨,٧	٦٥,٢	٨١,٩	٢٦٨,٩	٨٨,٩	٩١,٢
الدول الأخرى	٤,٥	٨,٧	٨,٤	٨,٢	٩١,١	٨,٦	٨,٨
الإجمـــالى	٢٨,٦	٧٧,٤	٧٣,٦	٨٩,٣	٢٤٠,٩	٩٧,٥	١٠٠,٠

المصدر :

* تشمل ليبيا والجزائر والعراق والسعودية والكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر .

جـدول رقم (٥)

تطور واردات الدول العربية (CIF)*

(بالمليار الدولار الأمريكى)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	الزيادة النسبى بين ٧٣ و ٧٧	نسبة النصيب فى ١٩٧٧
الدول المصدرة للبترول *	٩,٣	١٥,٤	٢٤,١	٢٨,٩	٤٤,٥	٣٧٨,٥	٦٩,٤
الدول الأخرى	٤,٨	١٢,٦	١٥,٣	١٥,٨	١٩,٦	٣٠٨,٣	٣٠,٦
الإجمـــالى	١٤,١	٢٨,٠	٣٩,٤	٤٤,٧	٦٤,١	٣٥٥,١	١٠٠,١

* أنظر هوامش الجدول السابق

جدول رقم (٣٠)

بعض مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية

(قيمته قبسنا)

الدولة	المتوسط السنوي للصادرات ١٩٧٠-٧٢	المتوسط السنوي للواردات ١٩٧٠-٧٢	معدل الزيادة السنوي ١٩٦٠-٧٠	معدل الزيادة السنوي ١٩٧٠-٧٧	شروط التبادل الدولي ١٩٧٠ = ١٠٠ ١٩٦٠	شروط التبادل الدولي ١٩٧٠ = ١٠٠ ١٩٧٧
مصر	٣٠٠	٨٠٠	٣,٢	-٣,٣	١٠٤	٩٣
السودان	٢٠٠	٢٠٠	٢,١	-٨,٩	١٠٠	٩٧
الصومال	٧٠	٢٠٠	٢,٣	١٣,٠-	١٠٧	٧٥
ليبيا	٢٠٥٧	٤٠٠	٢١,٠	-٢٧,٥	٩٨	١٩
المغرب	٤٠٠	٥٠٠	٢,٥	٢,١	١٠٣	٩٠
الجزائر	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٤,١	٩,٠-	١١٥	٣١٥
تونس	٥٠٨٢٢	٨٠٠	٤,١	٢,٥	١٠٤	١٣٧
موريتانيا	٨٠	٢٠٠	٥٥,٢	٥,٨	١١٢	٧٧
العراق	٢٠٥٦	٨٠٠	٧,٣	٧,٥	١١٢	٤٤٩
سوريا	٧٠٧٦	٢٠٠٠	٣,٢	٨,٦	٩٤	١٤٩
لبنان	٨٠٤٥	٣٠٠٠	١٤,١	٧,٥	٧٨	٨٣
الأردن	٢٠٠٥	٧٠٠٠	١٠,١	٧,٨	٩٩	٨٥
السعودية	٩٠٠	٨٠٠٠	٩,٥	-٢,٥	١٠٧	٤٧٢
الكويت	٢٠٠٧	٢٠٠٠	٦,٩	-٤,٩	٥	٤٤٩
	٧٠٨٥	٨٠٠٦		٨٠٢		
المصدر : البنك الدولي ، المصدر السابق الإشارة إليه	٦٠٥٢٢	١٠٤١٣		١٠٨٧٢		
	٢٠٢٥١	٠٠٥١٢		٠٠٢٧١		

: في ضوء هذا الجدول يمكن قبسنا

جـــدول رقم (٧)

تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات فى الدول العربية

(نسبة مئوية)

الـــــدولة	متوسط ٧٠ – ١٩٧٢	متوسط ٧٤ – ١٩٧٦	١٩٧٧
مصر	٩١,٢	٤٤,٨	٣٥,٦
السودان...	٩٤,٧	٥٥,٢	٦٢,٤
الصومال...	٥٩,٠	٥١,٩	٥٨,٨
ليبيـــا	٣٤٨,١	٢٢٨,٩	١٩٦,٣
المغرب	٧٥,٢	٦٣,٦	٤٠,٧
الجزائر	٧٧,٩	٩١,٤	٧٥,٣
تونس	٦٣,٩	٦٢,٩	٥١,٤
موريتانيا	١٤١,٧	١١٥,٦	٥٠,٤
العراق	٢٠٧,٢	٢٣٩,٨	٢٣٨,٥
سوريا	٥١,٦	٥٦,٨	٤٠,٠
لبنان	٣٨,٤	٦٥,٢	٤٩,٨
الأردن	١٧,١	٢٢,٨	١٨,٣
العربية السعودية	٤٤٨,٥	٤٦٢,٥	٢٣٧,٧
اليمن العربية	٦,١	٣,٣	١,١
اليمن الديمقراطية	٧١,٠	٥٩,٦	٥٤,٨
الكويت...	٣٦٣,٧	٤١٨,١	٢٠٥,٠
عمان	٢٥٢,٦	١٧٨,١	١٨١,٦
الإمارات العربية	٢٤٥,٦	٣٨٣,٢	٢٠٧,٢
البحرين	١٠٣,٨	٩٠,٨	٨٩,٧
قطر	٢٧٨,١	٤١١,١	٢٢٥,٣
إجمالى الدول العربية ...	١٧٣,٠	٢١٥,٠	١٥٢,٢

النسب محسوبة من الأرقام المنشورة فى :